تأثير المهاجرين على خلق التجارة : الفرص الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تدفقات الأشخاص والبضائع داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إعداد: الأستاذ د. اندريوس ارتال تور، معهد الاقتصاد الدولي، جامعة فالنسيا (اسبانيا)

استند هذا الموجز على تقرير فيميز بعنوان : تأثير المهاجرين على خلق التجارة: الفرص الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تدفقات الأشخاص والبضائع داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(FEM34_01)

تحت إشراف:

الدكتور ارتال تور ، أندريس- معهد الاقتصاد الدولي -جامعة فالنسيا (اسبانيا) و جامعة التقنية بقرطاج (إسبانيا)

وبالاشتراك مع:

الدكتور جوردي باكاريا، جامعة IUEE المستقلة دي برشلونة (اسبانيا)،الدكتور منجي بوغزالة، جامعة المنار بتونس (تونس)،الدكتورسيلفيانو ستيف – بيريز، معهد الاقتصاد الدولي-جامعة فالنسيا (اسبانيا)،الدكتور أحمد فاروق غنيم، جامعة القاهرة (مصر)،الدكتور فيسنتي بلنسية- لوبيز، معهد الاقتصاد الدولي -جامعة فالنسيا (اسبانيا)، الدكتور نيكولا بريدى، جامعة طولون، فار (فرنسا)،الدكتور فرانسيسكو ريكنا سيافنت، معهد الاقتصاد الدولي،جامعة فالنسيا (اسبانيا).

ويمكن تحميل التقرير الكامل من Femise Research FEM34-01
www.femise.org

الهدف الرئيسي من الدراسة

يعتبر الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الرابط بين شبكات المهاجرين داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما ينتج عنها من آثار في عملية خلق التجارة. وبشكل خاص تم التركيز على إمكانية حدوث آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية من تيارات الهجرة داخل كل من البلدان المضيفة وبلد المنشأ وذلك من خلال تعزيز تبادلات تجارية ثنائية جديدة.

نتائج الدراسة اثارت نقطتين أساسيتان :

اولا وجود آثار واضحة مؤيدة لحركة التجارة للمهاجرين القادمين إلى دول الاتحاد الأوروبي الجنوبية. وقد أظهرت كل من إيطاليا واسبانيا وفرنسا والبرتغال آثار واضحة فيما يتعلق بخلق التجارة لديها وتعكس التطبيقات الكمية أن كل 10٪ من المهاجرين الجدد الذين يعيشون في هذه البلدان يخلقون فائض تدفقات تجارية بنسبةتتراوح من 2-5٪، وذلك في حالة ثبات العوامل الأخرى في خلق التجارة. وبالمثل يبدو أن شبكات المهاجرين تؤثر هي الأخرى على تدفقات الاستيراد والتصدير، على الرغم من وجود بعض الحالات التي تختلف فيها تلك الآثار فيما يتعلق بأنواع المنتجات والشركاء التجاريين. وقد أظهرت النتائج التجريبية أيضا أنه مع زيادة الاختلافات بين البلدان من حيث الثقافة، والمسافة الجغرافية أو درجة التطور، كلما ازدادت أهمية وجود شبكة من المهاجرين لدفع التدفقات التجارية الجديدة (مع الأخذ في الاعتبار الحملات الإعلامية، وما تقدمه من آثار). وفي هذا الإطار، نجد أن الروابط الشخصية تسمح للمهاجرين بخلق شبكات تساعد على دفع تدفقات تجارية جديدة لمناطق أكثر بعداً، مثل آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وشرق أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن تلك البلدان التي لديها نسبة أكبر من المهاجرين إلى المنطقة الجنوبية من الاتحاد الأوروبي، مثل المغرب العربي أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا الغربية، تظهر آثار خلق التجارة أكبر بالتوازي مع الواردات، مما يؤدى إلى ما يسمى "بآثار التفضيل". وهو ما يعني أنه عندما يصل المهاجر إلى بلد جديد فهو/هي يعزز الطلب على منتجات بلده الأم ومن ثم تعزيز إدخال منتجات جديدة على واردات البلد المضيف. وفيما يتعلق بكل من مصر وتونس لاحظنا أيضا وجود آثار خلق التجارة فيما بين شبكات المهاجرين، ولكن لأنواع محددة من المنتجات وليس في جميع البلدان المستقبلة. ويبدو أن هذه الدول تحتل موقعا وسطا بين نظرائهم التجاريين في الاتحاد الأوروبي والدول العربية. وفي الواقع فأنها تظهر هياكل نموذجية

من تدفق التجارة في البلدان المتقدمة مقارنة بحجم التداول مع بعض الدول العربية الأقل نموا، والدول النامية مقارنة بشركائها في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن جميع النتائج المتعلقة بهذين البلدين لا تزال مؤثرة، ويمكن أن توفر مساحة لإجراء المزيد من البحوث. وبشكل عام، يشيرالجزء الأول من الدراسة إلى وجود آثار مرتبطة بالتجارة بين الاتحاد الأوروبي والمتوسط بسبب تيارات الهجرةالمختلفة. كما يبدو أن شبكات المهاجرين تحفز الصادرات على امتداد شواطئ منطقة المتوسط، ولكن وبشكل أساسى للمصنعين وبصورة أقل على المنتجات الأولية.

ثانيا تقدم الدراسة دليلا جديدا على العوامل الدافعة لتدفقات رأس المال من التحويلات إلى بلدان داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الفترة من 1990–2010. ويبدو أن التحويلات المالية تعتبر ذات أهمية للبلدان محل الدراسة. فعلى سبيل المثال، في عام 2010 حصل لبنان على تدفقات من التحويلات تمثل ما يصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين حصلت المغرب على تدفقات من التحويلات تمثل حوالي 10–15٪، والأردن 13٪. وعلاوة على ذلك، نجد أن تلك التدفقات تمثل في المتوسط أكثر من 200٪ من الدخل السنوي للفرد للأسر في منطقة الشرق الأوسط. كما تشير تائج البحث أن القضايا الأكثر أهمية في التأثير على مستوى نصيب الفرد من التحويلات القادمة إلى دول المنطقة هي كما يلي: أولاً، مستوى تعليم المهاجرين، وهو ما يؤثر بشكل واضح على حجم التحويلات، وثانياً، متوسط مستوى دخل الفرد في البلد المرسل للمهاجرين لأنه يحدد قدرة المهاجرين على مواجهة تكاليف الهجرة، وثالثاً، الظروف والأوضاع الاقتصادية للدول المضيفة وعلى رأسها مستوى البطالة الناشئة في هذه البلدان بسبب المهاجرين، تليها أسعار الصرف. وكذلك نجد أن الاوضاع المؤسسية في البلدان المستقبلة للتحويلات من التدفقات تلعب دوراً في هذه العملية، إلا أنه يعتبر ثانوياً.

المبادئ الإرشادية بناءا على نتائج البحث من حيث السياسات

تؤدي نتائج البحث إلى التوصيات التالية:

1. تشير التوصية الرئيسية إلى أهمية النظر في سياسات التجارة والهجرة كأدوات مكملة لتعزيز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وفي هذا الصدد، يتعين على صناع القرار المسؤولين عن هذه السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي أن يكونوا أكثر وعيا بالصلات المشتركة فيما بينها من الناحية العملية.
2. تعتبر الآثار التجارية لشبكات المهاجرين أكثر أهمية بالنسبة لمصنعين المنتجات الأولية، وللبلدان البعيدة أكثر من تلك القريبة. ولكلا القضيتين تداعيات واضحة على سياسة صناع القرار في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم اصبحت الدول الآسيوية هدفا مهما في هذا الصدد، وذلك بالنظر إلى النسبة المرتفعة من الشركات المصنعة في التجارة وزيادة المسافة من دول الاتحاد الأوروبي. ومن شأن تصميم سياسات هجرة جيدة مع تلك المنطقة تنشيط العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الآسيوية.
3. نجد في السنوات الأخيرة أن سياسة الهجرة أصبحت أكثر انتقائية لبعض دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا). وفي هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على الآثار الإيجابية التي يمكن أن تجعل الهجرة عامل نمو للتجارة في البلدان المضيفة. كما ينبغي لسياسات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي، كدول منفردة والمنطقة بأسرها، الاستفادة من أهم نتائج البحث في هذا الوقت الحاسم من التغيير من أجل الحصول على المرونة والرشادة الاقتصادية.
4. يبدو أن تحويلات المهاجرين في الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في تطوير دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومن ثم فإن دعم فكرة خفض تكاليف التحويلات، وخاصة عند التعامل في مبالغ متواضعة، من شأنه أن يعزز هذا الأثر الإيجابي.
5. على الرغم من أنها ليست الهدف الرئيسى لهذا البحث، إلا أنه تم إيجاد تباين إيجابي بين تدفقات بعض رؤوس الأموال القادمة إلى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (التحويلات، المساعدات الخارجية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر). وهو ما يدعو إلى ضرورة إتباع نهج اقتصادى شامل من قبل المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي لدعم تطوير اقتصادات المنطقة. وفي الوقت نفسه، قمنا بإثبات الأثر الإيجابي على التحويلات المالية، والتي يمكن على الأرجح أن تمتد إلى غيرها من متغيرات التدفقات المؤسسية الرئيسية المتعلقة بالحكم الرشيد. ولا شك أن السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي قد تتفاعل بشكل مفيد مع النهج الاقتصادي

الشامل المذكور.

6. لقد أصبح التعليم في الوقت الحاضر المتغير الأكثر أهمية عند التفكير في الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتيارات المهاجرين للبلدان المضيفة والبلد الأم لذا يجب أن يحتل هذا العامل الخطوط الأمامية في كل سياسة تقتضى التعامل مع تدفقات الافراد.

7. تقوم تدفقات التحويلات بزيادة عدم المساواة في الدخل على المستوى الاجتماعي، حتى في منطقة مثل الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تتميز بمستويات أعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات النامية. وتعتبر هذه مسألة يمكن التعامل معها من حيث السياسات سواء على مستوى الدول المضيفة أو دولة المهاجرين الأم.

8. وأخيرا، فإن ما تم التوصل إليه من نتائج إيجابية من خلال هذا البحث، من حيث الأثر الحقيقي والمحتمل للمهاجرين، لا يمكن أن يستمر إلا من خلال الدمج السليم للمهاجرين في المجتمعات المستقبلة لهم. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تسمح سياسات الهجرة للاتحاد الأوروبي بأن تكون أكثر تكاملاً، وتوفر مسارا منظما ومستداما لتدفقات الهجرة فإن المهاجرين المرحب بهم والأكثر اندماجا هم الأكثر قدرة على تحقيق تلك الآثار الاقتصادية الإيجابية التي أبرزها البحث.

الأولويات والفرص

من ضمن الأولويات والفرص الرئيسية المقدمة من البحث يمكن التركيز على:

– استغلال العوامل الخارجية الإيجابية لآثار خلق التجارة من المهاجرين وذلك من خلال سياسات وطنية للهجرة وأخرى مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي (آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية؛ المصنعين مقابل المنتجات الأولية).

– المحاسبة فيما يتعلق بدور التعليم في شرح تأثير تدفقات المهاجرين، من أجل تصميم سياسات بناءة للهجرة. تحديد نهج أوسع لسياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة ، ودمج التركيز الإقليمي لدول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

– استكشاف آثار تدفقات الهجرة والتحويلات في تعزيز مؤسسات جيدة والمساواة الاجتماعية في بلدان المنطقة أثناء هذه الأوقات الحيوية لتلك المجتمعات.

هذا العمل تم اعداده بتمويل من المفوضية اللأوروبية في اطار الفيميز. محتويات هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المؤلفين و لا تعكس بأى حال من الأحوال وجهة نظر المفوضية او الفيميز.